



Freedom of Association

مؤسسة
فريدريش ناومان
Friedrich Naumann
Foundation

برعاية معالي السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية جامعة الدول العربية، و
بمشاركة مفوضية المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

بدعم من الاتحاد الأوروبي



الموضوع: مؤتمر دولي "إصلاح القوانين: بين الطموح والواقع"

مشروع تعزيز الإطار القانوني لحق التجمع في العالم العربي
من خلال الحوار الوطني وتعزيز قدرات المجتمع المدني
الغاهرة 27 و28/6/2007

عقد الاجتماع الأول لمشروع "تعزيز الإطار القانوني لحق التجمع في العالم العربي من خلال الحوار الوطني وتعزيز قدرات المجتمع المدني"، الممول من الاتحاد الأوروبي، بعنوان "حرية التجمع في العالم العربي" في عمان بتاريخ 29 و 30 آذار 2007. شارك في الاجتماع محامون عرب ودوليين، وعدد من منظمات المجتمع المدني من الدول الخمس المعنية بالمشروع (مصر، الأردن، لبنان، فلسطين وسوريا)، وبرلمانيون، ومنظمات جامعة الدول العربية وشبكات منظمات غير حكومية عربية.

قدّم المشاركون في ثلاث جلسات أوراق عمل عن الوضع الحالي لثلاثة قوانين هي: قوانين المنظمات غير الحكومية، وقوانين نقابات العمال وقوانين الأحزاب السياسية، وهي القوانين التي يتناولها المشروع. وقد تلا كل جلسة مناقشة مستفيضة لوضع هذه القوانين هدفت إلى تحديد الوضع الحالي لرسم أسس المشروع والقواسم المشتركة بين البلدان الخمسة المعنية وإلى وضع إطار للنشاطات المستقبلية بغية الوصول إلى أرضية مشتركة للمبادئ الأساسية التي ترعى القوانين الثلاثة.

بناء على النتائج التي خلص إليها الاجتماع الأول في عمان، سيعقد في مصر مؤتمر دولي برعاية جامعة الدول العربية يتم خلاله تقديم ورقة بحثية تلقي الضوء على المواد والأحكام المنصوص عليها في قوانين الدول الخمسة والتي لا تتوافق مع المعايير الدولية لحرية التجمع في العالم العربي. وستكون هذه الورقة بمثابة الإطار العام للحوار حول الثغرات الموجودة في القوانين من أجل وضع الخطط وتصميم النشاطات التي تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة للوصول إلى المعايير العالمية التي تطمح إليها دول المنطقة ومجتمعاتها المدنية.

سيهدف الاجتماع إلى الحصول على دعم الشبكات الإقليمية والدولية وصناع القرار والى الترويج لأهداف المشروع من خلال توفير منبر لجميع الأطراف لإطلاق حوار على المستوى الإقليمي يتم فيما بعد تعزيزه وإثراءه بحوارات وعملية تشاورية وطنية في الدول الخمس.

لقد تم تطوير آليات داخلية للرقابة ولتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني، كما وتم تطوير مواثيق أخلاقية ومواثيق ممارسة ومعايير تميز في العديد من الدول ومن قبل العديد من المبادرات. سيناقش المؤتمر مدى فاعلية هذه الجهود والأدوات فيما يتعلق بالشفافية والتمثيل والتمويل والديمقراطية الداخلية والمساءلة لمؤسسات المجتمع المدني.

وسيحاول المؤتمر التعرف على النتائج التي تم تحقيقها وما هي الخطوات التي ما زال على المجتمع المدني اتخاذها من أجل تحسين صورته وزيادة تأثيره وفاعليته. ما هو المطلوب لكي تكون البرلمانات مسؤولة أمام جماهيرها؟ كيف يمكن أن تعزز الثقة بين الحكومات والمجتمع المدني؟

سيشارك في هذا المؤتمر المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية ومحامون وخبراء قانونيون عرب ودوليون من الدول العربية الخمس المعنية بالبرنامج وسيشارك فيه أيضا شبكات المنظمات غير الحكومية العربية والبرلمانيون العرب.

وسيهدف المؤتمر إلى تقوية الشراكة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، تلك الشراكة المبنية على "الحرية" من جهة و"المسؤولية" من جهة أخرى حتى تتمكن المجتمعات العربية من التعامل مع التحديات التي تواجهها بأسلوب يضمن مشاركة جميع القوى الفاعلة والمهمشة في المجتمع للسير في طريق الديمقراطية الشاملة والمستدامة.